محددات الفقر في الجزائر- باستعمال نماذج أشعة الإنحدار الذاتي(VAR) خلال الفترة (1980-2014)

بن جلول خالد
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة
benkhaled267@gmail.com

ملخص: هدف الدراسة هو تحديد أهم المتغيرات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر لذلك ضمت الدراسة عدد من المتغيرات والمتمثلة في: البطالة، التضخم، النفقات الجارية، النمو الاقتصادي والنمو السكاني ممثلة في بيانات سنوية للفترة (1980-2014) وباعتماد على تقنية أشعة الإنحدار الذاتي (*VAR*) وواضحت الدارسة بأن متغير التضخم والنمو السكاني هما اكثر اهم محدد للفقر في المدى القصير بينما يعتبر التضخم والنمو السكاني احسن المحددات في المدى المتوسط والطويل فحين نجد أن النمو الاقتصادي والبطالة اقل تحديد لمعدلات الفقر.

الكلمات المفتاح : الفقر، نماذج (VAR)، اقتصاد الجزائري، المتغيرات الاقتصادية.

Abstract: The objective of the study to identify the most important explanatory variables of the phenomenon of poverty in Algeria, the study included a number of variables :unemployment, inflation, current expenditures, economic growth and population growth represented in the annual data for the period (1980-2014) and the adoption of the vectors of self-regression technique (VAR) study and Oadan that variable inflation and population growth are the most important determinant of poverty in the short term while the inflation and population growth, the best determinants in the medium and long term. When we find that economic growth and lower unemployment rates to determine poverty.

Keywords: Poverty, Models (VAR), The Algerian economy, economic variables.

I. مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة، و هذا راجع لكثرة العوامل المسببة لها بالإضافة إلى اختلاف طبيعة هذه العوامل، فقد نجد العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل البيئية وحتى السياسة والعسكرية. وتختلف هذه العوامل فيما بينها من حيث درجة ارتباطها وتأثيرها على ظاهرة الفقر، لذلك فإن علاج مشكلة الفقر والتقليل منها تكون أولا: بتحديد مسبباتها والمتغيرات الاساسية التي تؤدي إلى تفاقمها، إن تحديد هذه المتغيرات يكون بمثابة التحكم بظاهرة الفقر من أصولها حيث يمكن وذلك بمعالجة مسبباتها فالحل الأنجع لعلاج الفقر هو علاج الاسباب لا علاج النتائج.

- **إشكالية البحث**

ظلت مشكلة الفقر في الجزائر متربعة على المشاكل التي حاولت ولازالت تحاول كل الحكومات المتعاقبة علاجها أو التخفيف منها، وذلك باتخاذ جملة من التدابير الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة السكان، إلا أنها بقيت تراوح مكانها مع إنخفاض ضعيف مقارنة بمستوى المجهودات، وهذا رغم بعض التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولعلى سبب هذا الاخفاق يعود إلى عدم التركيز وبشكل جدي على المتغيرات الأساسية التي تؤثر في معدلات الفقر من هنا يمكن طرح التساؤل التالي: **ماهي المتغيرات والمحددات المفسرة لمعدلات الفقر في الجزائر؟**

- **هدف البحث**

✓ تحديد أهم العوامل الاقتصادية وغير اقتصادية المحددة لسلوك ظاهرة الفقر في الجزائر.

✓ تحديد طبيعة العلاقة واتجاه التأثير بين المتغيرات المدروسة وظاهرة الفقر في الجزائر.

- **أهمية الموضوع**

تنبع أهمية الموضوع من اهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان وهذا الهدف لايمكن الوصول إليه إلا اذا تم تحديد المتغيرات القادرة على التأثير على الفقر والتي من خلالها يمكن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادرة على تحقيق هدف التقليل من حدة الفقر.

- **الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفقر سواء من جانب التحليل النظري او التحليل الكمي على المستوى الوطني او الدولي، وسنقدم دراستين في هذاالمجال هما:

1. دراسة الباحث بن حبيب عبد الرزاق وأخرون (**2007**)بعنوان:***The Analysis Of Poverty Dynamics In Algeria :A Multidimensionnal Approach***و كشفتالدراسة أنالدخل ليس هو المؤشر الوحيد للرفاه وأن هناك العديد من المؤشرات الأساسية الأخرى مثل: السكن، مستوى من الراحة ورأس المال الاجتماعي. ووصل إلى نتيجة رئيسية أن المناطق الريفيةهي الأكثر تضررا من الحرمان والفقر.

2. دراسة الباحث اعمر بوزيد أمحمد (**2012**) والتي تحت عنوان " **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر –حالة خميس مليانة–** اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تقنية المجموعات الغامضة في قياس الفقر متعدد الأبعاد حيث توصل إلى أن كل من نوع السكن، المستوى التعلمي ، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة السكن الحالية و الدخل هي العناصر الأساسية التي تساهم في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر وباستخدام هذه التقنية توصل كذلك إلى أن **25%** من أسر خميس مليانة فقيرة هيكليا.

- **فرضية الدراسة**

تم الانطلاق في هذه الدارسة من فرضية أساسية مفادها أن ظاهرة الفقر في الجزائر تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية إلا ان هذه المتغيرات ليس علة نفس المستوى من حيث قوة ارتباطها وتأثيرها على ظاهرة القفر.

II. مفهوم الفقر

تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب[1].

بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر [2]:

- **الحاجات الأساسية للإنسان**): هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.
- **الفقر المدقع**: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.
- **الفقر المطلق**: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا.

- **الفقر النسبي**: عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40%من مدى الدخل من الأسفل.

1. قياس الفقر :

أ.خط الفقر:هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك من خطوط الفقر [4]:

- ✓ **خط الفقر المدقع**:عرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.
- ✓ **خط الفقر المطلق**:يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.
- ✓ **خط الفقر النسبي**: الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

ب. أساليب قياس خط الفقر:تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير الى نوعين:

- الاول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر.
- الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر .

وما يميز النوع الاول عن الثاني هو استخدام بيانات الانفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الاول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، ونعرض بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر[5]:

I. خط الفقر المطلق: هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق

الأول: أسلوب النمط الغذائي المقترح: يعتمد هذا الاسلوب على سلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار الدارجة. ولحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الى اجمالي الإنفاق الاستهلاكي (معامل إنجل، حيث يعرف معامل إنجل على أنه مقلوب نسبة الإنفاق على المواد الغذائية الى اجمالي الانفاق العام). أما نسبة الإنفاق على السلع الغذائية فتأخذ بالاعتماد على بيانات إنفاق الاسر كافة أو بالاعتماد على بيانات إنفاق الفئة التي يكون إنفاقها على السلع الغذائية هو الاقرب لتكلفة السلة الغذائية المقترحة.

الثاني: أسلوب النمط الغذائي الفعلي: يعتمد هذا الاسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السعرات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الاسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقا، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الاقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية وأخيرا يحدد متوسط الإنفاق الاجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديرا لخط الفقر المطلق.

II. **خط الفقر النسبي:** يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي مئين يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

III. **خط الفقر الاجتهادي:** ويسمى بخط فقر ليدين ، ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم أن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال اجابات الاسر أو الافراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل او الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الادنى للرواتب والاجور أو على الحد الاعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

2. مؤشرات الفقر :هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات[6]:

I. **مؤشر نسبة الفقر:** ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكانالكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الاسر الفقيرة على أعداد جميع الاسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا.

II. **مؤشر فجوة الفقر:** حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الاجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر.

III. **مؤشر شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية.

هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول بين الافراد أو الاسر، ومن هذه المقاييس[7]:

IV. **منحنى لورنز** : من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الافراد أو الاسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الاسر أو الافراد والمحور الصادي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الاسر. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الاسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة الى دخل الاسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساو بين جميع أفراد المجتمع اذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الاصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى.

V. **معامل جيني**: يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والاكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0.5، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والاحداثيين الافقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فأن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. اذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

III. علاقة الفقر ببعض المتغيراتالاقتصادية وغير الاقتصادية:

1. **علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي**: تشير الدراسات إلى قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر حيث تراجع الفقر بمعدلات واضحة في ظل النمو الاقتصادي السريع لعدة بلدان ومنها امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق أسيا حيث تم إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان[8].

إن وضوح الاثر الايجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين حيث يؤكد البعض منهم على أن النمو الاقتصادي لا يقضى على الفقر بل على العكس تماما حيث أنه يمكن أن يزيد من مشاكل الفقراء حيث أشار كل من **دزيز وسين** أن النمو الاقتصادي لاينتج عنه مردود يحسن الرفاه في العديد من الإجراءات غير المالية، حيث تكن نقطة الخلاف في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر هو الدعوة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أوإعادة توزيع الثروة[9].

حتى القول بوجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والفقر لايمكن أن يكون قولا مطلاقا وبصورة دائمة حيث أن النمو الاقتصادي السريع لايؤدي دائما إلى اثار سريعة للحد من تفاقم الفقر كما أن النمو الاقتصادي البطيء لايؤدي في جميع الاحوال إلتباطؤ الحدمن الفقر لدى فإن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لابد أن تشمل الحد من الفقر مقارنة باي معدل محدد للنمو الاقتصادي او مايسمى (**بمرونة نمو الفقر**) وعلى السياسة العامة أن تعمل على تعزيز الاسراع بمعدل النمو والحد من الفقر على حد سواء فالنمو الاقتصادي قد لايؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتيحت فرص العمل التي ينشأها هذا النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة دخول الفقراء والذي بدوره يتوقف على مدى تركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير ماهرة واعتماد التقنيات اللازمة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية عدم قدرة الفقراء من الاستفادة من فرص العمل التي أتيحت لدى فلابد من توجيه الزيادة في النمو الاقتصادي نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير رسمي والصناعات الصغيرة والأحياء الفقيرة ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أساسيات تخفيض الفقر رغم أنه غير كافي بحد ذاته[10].

2. **علاقة الفقر بالتضخم**:إن تأثير التضخم على معدلات الفقر لايكون تأثيرا مباشرا إنما يكن عن طريق التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى إلا أنه يعد التضخم أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصاديات العالمية وخاصة تلك التي شهدت ارتفاعا شديدا في معدلات التضخم فهو يشكلا عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يسهم في رفع معدلات الفقر وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية في تفسير للعلاقة بين التضخم والفقر إلى أنه تتم عن طريق ثلاثة قنوات الأولى من خلال تأثير التضخم في معدلات

النمو الاقتصادي والبطالة، والثانية منة خلال تأثير التضخم في مستويات التفاوت في توزيع الدخل أما القناة الثالثة لتأثير فهي من خلال تأثير التضخم في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة بصورة خاصة:

أ. **القناة الأولى: معدل النمو الاقتصادي والبطالة:** كما أكدت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الدقيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي حيث أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي على 127 دولة للفترة (1960–1992)إن ارتفاع التضخم بما يتراوح بين 20% إلى 25% سنويا قد سبب إنخفاضا خفيفا في متوسط النمو الاقتصادي إلا أن ارتفاع معدلات التضخم مابين25% إلى30% قد كان له انعكاسا واضح في إنحدار معدلات النمو وأصبحت سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن تلك النسبة.

كما أثبت (شاري) أن هناك ترابطا سلبيا واضحا بين التضخم والنمو الاقتصادي كما أشار (فيشر) إلى أن لمعدل التضخم أثار سلبية في معدل الناتج المحلي الإجمالي كما قدر (**بانو**) بأن هناك انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ما بين 0.2%–0.3%لكل10% نقطة زيادة في التضخم[11].

ب. **القناة الثانية: التفاوت في توزيع الدخل:** ويلعب التضخم دورا أساسيا في تعميق التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع درجة اللامساواة فيه حيث يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية وغالبا ما يكون التوزيع في غير صالح الطبقات الضعيفة اقتصاديا في المجتمع حيث يكونون أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية كما يشير (شيلر) أن التضخم سيعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد خصوصا ذوى الدخول المحدودة التي غالبا ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع مستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم[12].

ج. **القناة الثالثة: التأثير على الدخول الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة:** أن تأثير الأول والمباشر للتضخم يكون على حساب الدخول الحقيقية وذلك إنطلاقا من معدلة الدخل الحقيقي[13].

الدخل الحقيقي = الدخل الاسمي (النقدي)/ مستوى العام للأسعار

يعني أن أي ارتفاع في مستوى العام للأسعار والذي يعبر عنه بالتضخم مع بقاء الدخل الإسمي ثابت سيؤدي إلى إنخفاض الدخل الحقيقي.

وإنطلاقا من هذه المعادلة فإن التأثير السلبي الكبير سوف يكون على دوى الدخل الثابت والذي ليس لديهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية وهم في الغالب موظفون حكوميون أو آخرون ذوى الدخل الثابت وعليه سيكون التضخم القدرة غلى إحداث تباينات هائلة في الدخول الحقيقية والتي ستنعكس في ارتفاع معدلات الفقر[14].

3. **علاقة الفقر بمعدلات البطالة:** هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث تعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر[15]، إن الكثير من الاقتصاديين يشرون إلى ان ازالة البطالة سوف تزيل الفقر حيث تؤديالبطالة بكل انواعها إلى انخفاض الدخل او انعدامه مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر لدى نجد معظم الدول تحاول التأكيد في برامجها على الحد من الفقر والبطالة معا نظرا لترابط الوثيق بينهما وتؤكد على اطلاق برامج تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج دعم التدريب والتشغيل لكي يتم الحد من البطالة والتقليل من مستوياتها ومن ثم يؤدي هذا إلى دعم برامج الحد من الفقر.

غير ان هناك تقاريرللبنك الدولي حول تقييم الفقر تؤكد ان شكلة الفقر ليست دائما مشكلة البطالة وإنما في اغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض الأجور بالدرجة الأولى حيث انه يمكن الفصل بسهولة بين البطالة وانخفاض الاجور حيث يؤكد البنك الدولي ان6% فقط من مجموع الفقراء في الأردن هم عاطلين عن العمل ويصل إلى استنتاج بان تدني الجور هو السبب رئيسي للفقر وليس البطالة.

ويعود كل هذا إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة الماهرة وهذا نظرا لما تفرزه العولمة والتكنولوجيا، مما قلل التركيز على اليد العاملة غير ماهرة وغير مرنة فالبطالة هي إلى الان في اعلى معدلات لها في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية في كثير من البلدان وهي اخدة في الازدياد كذلك[16].

4. **علاقة الفقر بالنمو السكاني**: يعتبر النمو السكاني محددا أساسيا للقفر بالإضافة إلى العوامل السكانية الأخرى وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة إذ ان الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر ومن اجل التوسع والاصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني مما يساعد في زيادة عوامل الفقر وبالتالي تفوق معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة في مجال تحسين مستوى معيشة السكان ودعم برامج تخفيف الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة[17].

إن النمو السكاني المتسارع في الدول النامية يؤدي إلى اعاقة التنمية الاقتصادية الجارية مما يحافظ على تدني الدخول فيها كما يعتبر مانعا أساسيا لتخفيض جموع الفقراء مع المحافظة على البيئة الطبيعية بل لاتقتصر النتائج السلبية للنمو السكاني على الدول النامية فقط بل تطال حتى الدول المتقدمة إذ نجد الفيض السكاني بسبب حركات الهجرة غير شرعية[18].

5. **علاقة الفقر بتوزيع الدخل**: يقصد بتوزيع الدخل، توزيع الدخل الوطني على افراد المجتمع من خلال تحديد نصيب كل فئة من فئات المجتمع من الدخل الوطني حيث يعتبر الكسب من العمل النسبة الاكبر من العوامل المكونة للدخل وحتى وإن تم التوزيع بالتساوي بين الأفراد فإنه سيكون هناك قدرا من حالة عدم المساواة وهذا راجع إلى عدة عوامل تتسبب في التفاوت في توزيع الدخل ويستخدم عدة مقاييس لقياسه اهمها منحنى لورنز، معامل جيني[19].

إن ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخول في المجتمعات الفقيرة نظرا لمحدودية الموارد يؤدي إلى ميل قلة الموسورة على تعزيز استئثارها بالنصيب الاكبر من الثرو ة والدخل القومي مما يرفع من درجة عدم العدالة في توزيع الدخل ، حيث تدل الدراسات ان درجة عدم العدالة ترتفع كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إي كلما انخفض مستوى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بحجم السكان[20].

لقد ارتبط توزيع الدخل والفقر ببعض نماذج النمو الاقتصادي امثال نماذج كل من **ريكاردو**(1817)، **ماركس**(1884)، ونموذج **لويس**(1954)، وكذلك نموذج **كوزنت** الذي يعتبر من اكثر النماذج شيوعا في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وفقا لهذه النماذج تبين ان للنمو الاقتصادي اثر في هيكل توزيع الدخل فبعض مراحل النمو يصحبه عدم عدالة في التوزيع والبعض الاخر يصحبه عدالة في التوزيع وهذا بدوره يؤثر في معدلات الفقر فالتفاوت في توزيع الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي يؤدي إلى تركز النمو في يد الطبقة الغنية في حين يعيش افراد الطبقة الفقيرة عند حد الكفاف أما اقتراب التوزيع من العدالة فيؤدي إلى توزيع ثمار النمو على كل فئات المجتمع وهذا من شانه ان يخفض من معدلات الفقر[21].

6. **علاقة الفقر بالإنفاق**: إن تزايد دور الدولةوتعاظم مجالات تدخلها في الاقتصاد جعلها تتحمل نفقات اضافية أدت إلى تزايد النفقات العامة للدولة حيث تنوعت نفقات الدولة غير ان اكثرها ارتباطا بحالة الفقراء واكثرها تأثيرا على مظاهر الفقر هي التحويلات الاجتماعية وهي تلك النفقات التي لاترجوا منها الدول تحقيق عائد مادي او مردود اقتصادي مباشر اوالحصول على سلعة او خدمة وإنما يكون هدفها ذو بعد اجتماعي تسعى الحكومة من خلالها للتخفيف ولو جزئيا على الفئات ذوى الدخل المحدود والمتدني او الذين يعانون من حالة البطالة، حيث تعمل هذه التحويلات على :

– الرفع من القدرة الاستهلاكية للأسر مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

– حماية الفئات المحرومة في المجتمع من خلال رفع القدرة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

– تساهم التحويلات في القضاء على الفقر من خلال التحسن الواضح لمستوى معيشة الفئات المحرومة وبتالي تحسين مستوى التنمية البشرية.

إلا ان هناك من يعيب على توسع الدولة في الزيادة من نسبة التحويلات الاجتماعية لما تخلفه من ارتفاع معدلات التضخم وهذا راجع إلى ارتفاع القدرة الشرائية مما يعمل على زيادة الطلبة الكلي على نختلف المنتجات مما يؤدي في ظل عدم تجاوب الجهاز الانتاجي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[22].

تعتبر هذه المتغيرات وحسب النظرية الاقتصادية من اكثر المتغيرات التي لها تأثيرا مباشرا على معدلات الفقر نظرا لارتباطها الوثيق بالفقراء وشدة تأثيرها على حياتهم اليومية غير ان هناك متغيرات أخرى لها تأثير على معدلات الفقر ولكن يكون تأثيرها غير مباشر مثلا ان تؤثر على احد المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر ومن بين هذه المتغيرات: الاستثمار نظرا لتأثيره على البطالة، سعر الصرف وتثير على الاسعار وخاصة السلع المستوردة، نجد كذلك سعر الفائدة....الخ.[23]

IV. تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر:

تطور معدلات الفقر في الجزائر: بناء على تقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2005 الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر في الجزائر قد تراجع من 23.25% سنة 1995إلى21.9% سنة2001 ثم إلى 16.6% سنة 2005 ليواصل الانخفاض سنة 2006 حيث بلغ 5.6% ويستقر عند 5% سنة 2008، وأن3.6من عدد السكان الذين كانوا يعشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988 تراجع إلى 1.6% سنة 2004.

ومن خلال هذا التطور لمعدلات الفقر يلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال أوائل التسعينات وهذا راجع إلى أثار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي خلفها انخفاض أسعار البترول لتعرف بعد ذلك تراجع خلال السنوات الموالية وهذا بسبب تحسين الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر من جهة بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلي لدعم النمو والذي كانا متضمنين لسياسات مكافحة الفقر[24].

جدول رقم (1): تطور معدل الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة 1995–2008

	نوع الخط	1988	1995	2000	2004	2005	2006	2008
معدل الفقر%	الخط الغذائي(SA)	3.6	5.7	3.1	1.6			
	خط الفقر العام(SPG)	8.1	14.1	12.1	6.8	5.7	5.6	5
عدد الفقراء بالآلاف	الخط الغذائي(SA)	210	1611	951	518			
	خط الفقر العام(SPG)	532	3986	2200	1875			

source : gouvernement algérien ,Algérie 2eme rapport national sur les millénaire pour développement, septembre 2010, p 41

1. التوزيع الجغرافي للفقر: يلاحظ من خلال الجدول أن ظاهرة الفقر أخذت طابعا ريفيا أكثر من حضريا حيث يلاحظ أن نسبة الفقر في الريف تساوي ثلاثة أضعاف نسبتها في الحضر غير أنها تناقصت في السنة 2000 وهذا ناتج عن برامج الموجهة لدعم المناطق الريفية.

جدول رقم (2):التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
توزيع الفقر%	الخط الغذائي(SA)	24.8	75.2	100	31.3	68.7	100	54.9	45.1	100
	خطالفقر العام(SPG)	28.2	71.8	100	31.3	68.7	100	49.5	50.5	100

Source : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

2. تطور فجوة (عمق) الفقر: ويأخذ الرمز (P_1) ويعبر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد[25].

سجل معدل انحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر النسبي المحسوبة على أساس معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 معدل يساوي 22.5%أما باستخدام خط الفقر لمطلق فنلاحظ أن فجوة الفقر اتسعت في الفترة الأولى (1988-1995) حيث بلغت على التوالي 0.4%،0.7% لتنكمش في السنوات الموالية لتسجل حوالي 0.5% سنة 2000وهذا إذا ما أخدنا بعين الإعتبار خط الفقر الغذائي (**SA**) أما بحساب خط الفقر العام (**SPG**) فإن فجوة الفقر قد عرفت ارتفاعا خلال السنوات 1988-1995-2000حيث بلغت على التوالي (0.7%، 1.7%، 2.5%)، كما يلاحظ أن عمق الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية[26].

الجدول رقم (3): تطور مؤشر فجوة(عمق) الفقر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
مؤشر فجوة الفقر%	الخط الغذائي(SA)	0.2	0.6	0.4	0.4	1	0.7	0.44	0.54	0.5
	خط الفقر العام(SPG)	10.5	11.5	11.1	11.1	12.85	12.3	15.2	15.9	15.5

Source : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

3. مؤشر شدة الفقر(P_2):يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل الفقراء ويساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر[27].

تشير قيمة مؤشر شدة الفقر لعام 2005 باستخدام خط الفقر النسبي إلى وجود تفاوت كبير بين مداخيل العائلات الجزائرية حيث بلغت 9.3% وهو نفسه تقريبا في الوسط الحضري والريفي غير أنه عند استخدام خط الفقر الغذائي ***(SA)*** نلاحظ أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا بين السنتين 1988-1995لتبلغ حوالي 0.1% ، 0.2% على التوالي لتنخفض سنة 2000إلى1.3% باستخدام خط الفقر العام ***(SPG)***فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال السنوات 1988،1995، 2000 بـ 0.3%، 07%، 0.76%،على التوالي مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة من سنة لأخرى كما يزداد التفاوت أكثر في المناطق الريفية[28].

الجدول رقم (4): تطور مؤشر شدة الفقر خلال الفترة 1988–2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
مؤشرشدة الفقر%	الخط الغذائي(SA)	0.1	0.3	0.1	0.1	0.4	0.2	0.12	0.14	0.13
	خط الفقر العام(SPG)	0.1	0.5	0.3	0.4	1	0.7	0.69	0.86	0.76

Source : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

4. تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر : يركز دليل الفقر البشري لدول النامية على الحرمان من ثلاثة أبعاد للحياة البشرية وهي العمر، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين وتأمين مستوى معيشي لائق (ويقاس كنسبة مئوية من السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر محسن للحياة ومن الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم[29].

لقد عرف دليل الفقر البشري ومكوناته مابين1998 و 2006 انخفاضا متفاوتا حيث تراجعت نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصر حسن للمياه بنسبة 11.93% كما تراجعت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بنسبة 9.30% وتراجع معدل الأمية بنسبة 7.3%أما احتمال عند الولادة عدم العيش حتى سن الأربعين فتراجع بنسبة 2.55% وبشكل عام تراجعدليل الفقر البشري بـ 5.72% أي انتقلت قيمته من24.67%سنة 1998إلى18.95% سنة 2006 وهو دليل على تحسن مستوى المعيشة في الجزائر.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في المرتبة 84 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم 169 دولة ، والتي تصنف إلى 43 من هذه الدول لها تنمية بشرية عالية و 42 دولة جد عاليةو 42 دولة متوسطة و 42 دولة ضعيفة، وعلى هذا الأساس تم تقيم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر بـ 0.6777من واحد سنة 2010، أعلى من مؤشر التنمية البشرية المتوسطة لمجموع الدول العربية والذي يقدر بـ 0.590 وأكبر من مؤشر التنمية البشرية العالمي والمقدر بـ 0.642.

الجدول رقم (5): تطور مؤشر فجوة(عمق) الفقر خلال الفترة 1998–2006

السنة	1989	2006	لفرق
IPH	24.67	18.95	5.72-
الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين%	8.58	6.03	2.55-
معدل الأمية لدى البالغين%	34.5	27.20	7.30-
نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصدر حسن للمياه%	16.93	5.00	11.93-
سبة الأطفال دون الخامسة الذين يغانون من نقص الوزن %	13.00	3.70	9.30-

Source : CNES , PNUD, rapport national le développement humain , Algérie 2007, p22.

V. الدراسة القياسية لمحددات الفقر في الجزائر

أولا: الأسس المنهجية للدراسة:

من اجل تحديد علاقة ولأثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفقر تم الاستعانة بمعطيات سنوية لخمسة متغيرات مستقلة والتي نصت النظيرة الاقتصادية على اثرها المباشر على الفقر وذلك باستخدام تقنية اشعة الانحدار الذاتي ***(VAR)***[30]ولقد شمل النموذج على المتغيرات التالية[31]:

- ✓ **معدل الفقر *(POV)*:** وهو نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان.
- ✓ **النمو الاقتصادي*(Pib)*:** وهو يمثل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ **التضخم*(Inf)*:** والذي يمكننا من قياسأثر زيادة مستوى العام للأسعار على الفقر.
- ✓ **البطالة *(Chom)*:** ممثلة في نسبة البطاليين سنويا.
- ✓ **النمو السكاني *(Pop)*:** هو الزيادة السكانية السنوية كنسبة من عدد الكلي للسكان.
- ✓ **النفقات *(G)*:** احصائيات النفقات التي تم اعتمادها في الدراسة هي نمو النفقات التسيير (الجارية) سنويا، ولقد تم الاعتماد عليها نظرا لعد الحصول على سلسلة كاملة من بيانات النفقات التحويلات الاجتماعية، ونظرا لكون التحويلات الاجتماعية جزء من نفقات التسيير فلقد تم استبدالها بمعطيات نفقات التسيير.

ومنه يمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$Pov=(Pib, Inf, Chom, Pop, G)$$

ولقد تم اختيار طريقة اشعة الانحدار الذاتي نظرا لبساطة استعمالها مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى ماتقدمه هذه التقنية من معلومات حول اثر الصدمات الهيكلية، حيث يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي)، الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي (VAR) لايمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل الجزء غير متوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية لذلك لابد من الانتقال من البواقي القانونية لنموذج VAR إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا هذا مع ضرورة استقلالية البواقي القانونية لنتمكن من استخدام تفكيك التباين البواقي القانونية[32].

1. **اختبار استقرارية متغيرات النموذج:** إنه من ضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الداخلة في الدراسة ومن أجل هذا فأول خطوةفي الدراسة القياسية هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختباري ديكي فولر المطور *(ADF)* واختبار فيليبس بيرون*(PP)*.

وبعد تحديد درجة التأخير بالنسبة لكل سلسلة بناءً على أقل قيمة لمعياري*Akcaik* و*Chwarz* تبين لنا أن السلاسل الزمنية جميعها غير مستقرة عند مستوياتها وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا ماقادنا إلى اجراء نفس الاختبارات على الفروق من الدرجة الأولى وأوضحت النتائج الخاصة بمقارنة القيم الاحصائية للاختبارات والتي فاقت القيمة الحرجة أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول كما يوضح الجدول الموالي.

جدول رقم(6): اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار *ADF* واختبار PP

(القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي –3.55)

المتغيرات	درجة التأخير		اختبار ADF		اختبار PP		القرار
	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	
Pov	1	2	-2.06	-4.5	-1.60	-4.09	**مستقرة عند الفرق الأول**
Chom	1	0	-1.40	-3.77	-0.84	-3.70	**مستقرة عند الفرق الأول**
G	0	0	-1.22	-7.96	-1.22	-7.96	**مستقرة عند الفرق الأول**
Inf	0	1	-1.91	-4.19	-1.01	-5.00	**مستقرة عند الفرق الأول**
Pop	0	0	-2.72	-9.17	-2.72	-8.93	**مستقرة عند الفرق الأول**
pib	0	1	-2.72	-5.74	-2.72	-7.80	**مستقرة عند الفرق الأول**

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج*Eviews .8*

ومنه كل السلاسل الزمنيةمستقرة وهي متكاملة من الدرجة $I(1)$ وهذا يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبل اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لابد من تحديد درجة تأخير مسار (VAR).

2. تحديد درجة تأخير المسار *(VAR)*: ومن أجل اختيار العدد المثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار *VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO* والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير وما يوضح الجدول (7) نجد أن معظم المعايير اختارت درجة التأخير القصوى لنموذج(VAR) هي درجة واحدة (سنة واحدة)[33].

جدول رقم (7): نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار *(VAR)*

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-506.2273	NA	9063762.	33.04692	33.32447	33.13740
1	-403.4159	159.1919	2559.144*	21.15056*	28.08920*	23.41238*
2	-372.5677	54.35932*	236161.2	29.06888	32.67698	30.24503
3	-302.3536	35.82368	62449.72	26.86152	32.13489	28.58051
4	-177.8336	48.20127	127613.5	28.73651	30.67933	29.36982
*** indicates lag order selected by the criterion**						

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج*Eviews .8*

3. اختبار جوهانسون لتكامل المشترك: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة $I(1)$يمكننا اختبار امكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (*johansen* 1988) والذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة (r).

جدول رقم (8) : نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.955697	199.7235	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.744650	106.2226	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.720782	65.26903	47.85613	0.0005
At most 3	0.547760	26.99614	29.79707	0.1017
At most 4	0.099587	3.189852	15.49471	0.9577
At most 5	0.001426	0.042801	3.841466	0.8361
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**				

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج*Eviews .8*

من خلال النتائج الموضحة بالجدول يمكننا اتخاذ القرارات التالية:

✓ نرفض الفرضية الصفرية وبتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أكثر من علاقتي تكامل متزامن بين المتغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% حيث أن القيمة الاحصائية للأثرأكبر من القيمة الحرجة (Tr(2) =65.26903> 47.85613)

✓ نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على وجود ثلاثة علاقات تكامل متزامن (r=3) وذلك عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن (Tr(3) =26.9964< 29.79707)

ومنه يمكننا القول بوجود ثلاثة علاقات تكامل توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات النموذج ، أي أنها لاتبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا مشابها.

4. **تقدير النموذج:** يمكن التمييز بين طريقتين للتقدير النموذج وهي نموذج *(VAR)* غير مقيد للمتغيرات في شكل مستويات، ونموذج *(VECM)* شعاعي التصحيح الذاتي، غير أن هناك بعض الانتقادات لنموذج *(VECM)* والذي يعتمد على الفروقات التي قد تؤدي إلى مشاكل قياسية حقيقية بالإضافة إلى أن طريقة الفروقات تفرض إلى المتغيرات غير مستقر التخلص من جزء مهم من المعلومات الضرورية، فحين نجد أن الاقتصاديين يؤيدون فكرة استخدام *(VAR)* غير مقيد في شكل مستويات ويعتقدون بأنه ملائم لدراسات نظرا لكون الهدف الاساسي هو ابراز وتحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج وليس تحديد قيمة المعلمات.

وعليه سوف نعتمد في دراستنا هذه على تقنية *(VAR)* في تحديد النموذج ونظرا لتحديد درجة التأخير في ماسبق جدول رقم (7) والتي كانت درجة واحدة وبالتالي سيتم تقدير النموذج(1) VAR:

Pov=0.4774 +0.1709 Chom(-1) –0.0078 G(-1) +0.0829pib(-1) +0.1239 Inf(-1) +0.4884pop(-1)
(0.173) (1.605) (-0.245) (7.623) (-4.011) (3.983)
+ 0.6764 Pov(-1)
(4.622)
R^2= 0.837 F 21.51

أ. التقييم الاحصائي للنموذج: من خلال المعادلة نلاحظ:

✓ بلغت قيمة معامل التحديد R^2= 0.837 وهي قيمة كبيرة جدا مما يدل على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات المستقلة وبأن المتغير التابع (الفقر) مفسر بدرجةكبيرة من قبل المتغيرات المدرجة في النموذج إلا أنه تبقي نسبة 16.3% راجعة إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

✓ عدم معنوية بعض المتغيرات وذلك حسب اختبار ستودنت.

✓ معنوية النموذج ككل وذلك حسب اختبار فيشر حيث أن(F_c>F_t)(أي (21.51 >3.81)) .

✓ موافقة إشارة المعلمات لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ماعدا اشارة النمو الاقتصادي على العلاقة العكسية بين الفقر والنمو الاقتصادي فحين النموذج قد اظهر علاقة طردية .

✓ عدم معنوية الثابت حسب اختبار ستودنت.

ب. التفسير الاقتصادي للنموذج:

✓ إشارة الحد الثابت موجبة وقيمته تساوي 0.477 وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون لمعدل الفقر قيمة موجبة حتى ولو انعدمت قيم باقي المتغيرات في النموذج.

✓ العلاقة بين معدل الفقر في السنة الحالية والسنة السابقة علاقة طردية وهو مقبول من الناحية الاقتصادية فعدد الفقراء الحاليين يحسب بمخزون السنوات السابقة من الفقراء إضافة إلى فقراء السنة الحالية.

✓ العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات البطالة علاقة طردية وهي توافق النظرية الاقتصادية حيث أن كل من لم يجد عمل او يفقد عمله فمصيره إلى الفقر حيث تعد البطالة من اهم خصائص الفقراء ولقد بلغ قيمة مساهمة البطالة في معدلات الفقر 0.1709.

✓ العلاقة بين معدلات الفقر والانفاق الجاري (التسيير) هي غلاقة عكسية حيث أن زيادة الانفاق الجاري وبالأخص التحويلات الاجتماعية سوف يؤدي إلى تخفيض اعداد الفقراء وكانت قيمة مساهمة الانفاق في تخفيض الفقر 0.0078 وهي قيمة صغيرة جدا نظرا لاستخدامنا تطور الانفاق الجاري بأكمله وهي لاتوجه كلها للفقراء و الطبقة المحتاجة وهذا نظرا لقلة معطيات التحويلات الاجتماعية.

✓ العلاقة بين الفقر والناتج الداخلي الخام علاقة طردية وهي مرفوضة حسب النظرية الاقتصادية حيث تنص النظرية الاقتصادية على أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام سوف تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار و القضاء على البطالة وتحسين ظروف الفقراء وكذلك زيادة النفقات الموجهة للفقراء إلا أنه يمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بأن مجرد الزيادة في الناتج الداخلي الخام لاتؤدي مباشرة إلى انخفاض اعداد الفقراء فلابد من اتباع سياسة رشيدة ووسائل واساليب تعمل على استفادة الفقراء من هذه الزيادة أما أن زيادة الناتج الداخلي الخام واستفادة منه الأغنياء فقط فستعمل هذه الزيادة على ارتفاع اعداد الفقراء وليس تقليلهم.

✓ علاقة التضخم بالفقر علاقة طردية وهي منطقية حسب النظرية الاقتصادية إذ أن ارتفاع الأسعار سواف يؤدي مباشرة إلى تدني المستو المعيشي للسكان .

✓ علاقة النمو السكاني بالفقر علاقة طردية وهي موافقة للنظرية الاقتصادية فالزيادة السكانية وخاصة التي تكون غير متوافقة مع الزيادة في الناتج الداخلي الخام سوف تعمل على تدهور المستوى المعيشي وزيادة الطلب وارتفاع الاسعار وقلة مناصب الشغل وكل هذه الظروف تعمل على ارتفاع اعداد الفقراء.

5. اختبار استقرارية النموذج: إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية وذلك باستخدام اختبار l'inversr des racine associérs والذي يوضح لنا كما هو مبين في الشكل رقم (1) ان مقلوب الجذور الحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية وأن جميع المعاملات اقل من الواحد وهذا يعنى أن النموذج لايعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين ومنه فالنموذج var(1) مستقر.

شكل رقم (01) :نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR(1)المقدر

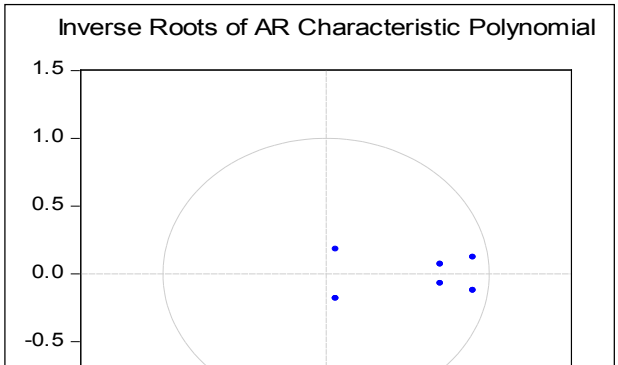

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews*.8

6. **اختبار السببية**: اظهرت نتائج اختبار السببية لgranger ان هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين معدلات الفقر وكل المتغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% مما يعنى ان هناك احتمال قدره 95% لكون تغيرات هذه المتغيرات تسبق التغيرات التي تحدث في معدلات الفقر ويمكن تفسيرها كذلك على أن هذه المتغيرات المدروسة تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بمعدلات الفقر وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%).

الجدول رقم (9): اختبار السببية حسب مفهوم Granger

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
POV does not Granger Cause CHOM	4.142	0.012
CHOM does not Granger Cause POV	3.957	0.023
POV does not Granger Cause G	3.646	0.021
G does not Granger Cause POV	3.674	0.020
POV does not Granger Cause INF	4.207	0.005
INF does not Granger Cause POV	4.510	0.004
POV does not Granger Cause PIB	4.430	0.009
PIB does not Granger Cause POV	3.389	0.011
POV does not Granger Cause POB	7.320	0.000
POB does not Granger Cause POV	6.260	0.000

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج*Eviews .8*

7. **تحليل دوال الاستجابة**:تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عنة مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات كل متغيرة من متغيرات النموذج على معدلات الفقر في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبوئية لعشر سنوات مقبلة والتي يوضحها الملحق رقم(1).

أ . **أثار صدمة في معدلات البطالة (*Chom*)**: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في معدلات البطالة سوف يكون لها اثار معنوية سلبية ابتداء من السنة الأولى التي تلي الصدمة بقيمة (-0.2%)، لكن يلاحظ تسجيل استجابات ايجابية خلال طول الفترة التنبوئة وذلك ابتداء من السنة الثانية والتي سجلت فيه استجابة بقية (0.1%)وتستمر في الارتفاع خلال المدى المتوسط ويكون اعلى قيمة لها (0.4%) خلال السنة السادسة لتعرف بعد ذلك انخفاض متتالي خلال المدى الطويل إلى ان تسجل اقل قيمة (0.1%) خلال السنة العاشرة.

ب. اثار صدمة في معدلات النفقات *(G)*: استجابة معدلات الفقر لصدمات النفقات تكون فورية وايجابية ومعنوية ابتداء من السنة الأولى حيث نلاحظ تسجيها اكبر قيمة استجابة قدرت بـ (1.1%) لتعرف بعدها انخفاض متتالي بقيم متناقصة على المدى المتوسط والطويل وتسجل اقل قيمة في السنة العاشرة (0.5%).

ج. اثار صدمة في معدلات التضخم*(Inf)*: إن حدوث صدمة هيكلية في معدلات الضخم سوف تقابلها استجابة فورية معنوية وايجابية في معدلات الفقر هذه الاستجابة والتي سوف تكون متزايدة خلال المدي القصير والمتوسط وحتى الطويل لكن يلاحظ انخفاض طفيف في خلال المدى الطويل كما تسجل أعلى قيمة لها في السنة السابعة بقيمة (1.3%) لتتناقص بعدها حتى السنة العاشرة وتسجل قيمة (1.1%).

د. اثار صدمة في معدلات النمو الاقتصادي*(Pib)*: استجابة معدلات الفقر لصدمة في النمو الاقتصادي سيكون لها اثار ايجابية في المدى القصير وتنعكس لتكون استجابة سلبية في المدى المتوسط والطويل حيث سجلت اعلى استجابة في السنة الثانية بقيمة (0.5%) كما سجلت اعلى استجابة سلبية في السنة الخامسة بقيمة (-0.2%) هذه القيمة التي تبقى شبه ثابتة خلال طول مدة الباقية.

هـ. اثار صدمة في معدلات النمو السكاني*(Pop)*: ان صدمة النمو السكاني قابلتها استجابة ايجابية وفورية ومعنوية من جابن معدلات الفقر خلال طول مدة التنبؤ، حيث سجلت أعلى قيمة استجابة في المدى القصير بـ (0.6%) وفي المدى المتوسط بقيمة (0.7%) وفي المدى الطويل قيمة (0.8%)، هذه القيم التي تبقى ثابتة خلال كل مدى.

8. **تحليل التباين:** يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والذي يبين نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدلات الفقر لفترة عشر سنوات مقبلة ان معظم التقبات الظرفية التي تشهدها معدلات الفقر في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسها إذا أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ماقيمته (67.04%) من تغيرات معدلات الفقر خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعا مستمرا مع مرور السنوات إلى أن تحصل إلى حدود (22.24%) عند السنة العاشرة وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبة للصدمات الذاتية لمعدلات الفقر في تفسير تقلباتها نجد أن الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات تكتسب اهمية اكبر مع الزمن وخاصة بالنسبة للتضخم والنمو السكاني حيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة التضخم ترتفع من (3.06%) عند السنة الأولى لتصل إلى (37.84%) عند السنة العاشرة وكذلك بالنسبة للنمو السكاني والذي ترتفع نسبة مساهمته في تفسير تقلبات معدلات الفقر من (5.76%) في السنة الأولى إلى (16.41%) في السنة العاشرة فحين نجد العكس بالنسبة لصدمة النفقات والتي نلاحظ تناقص نسبتها خلال الفترة التنبوئية اين سجلت أعلى نسبة مساهمة لها خلال السنة الأولى التي تلت الصدمة بنسبة (20.03%) لتستمر في الانخفاض بيم متناقصة حتى تصل إلى قيمة (15.37%) خلال السنة العاشرة.

اما فيما يتعلق بمتغيري النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر فكانت مساهمة ضعيفة لكن متزايدة حيث نجد أم مساهمة النمو الاقتصادي في تفسير تقلبات معدلات الفقر ارتفعت من (3.26%) في السنة الأولى لتصل إلى نسبة (5.63%) في السنة العاشرة، اما البطالة فكانت مساهمتها في السنة الأولى (0.83%) لتصل إلى غاية (2.59%) في السنة العاشرة وهذا مايمكن أن يؤكد نتيجة البنك الدولي بأن مشكلة الفقراء ليست مشكلة بطالة يقدر ماهية مشكلة اجور.

جدول رقم (10): نتائج تحليل خطأ التنبؤ بمتغير الفقر

Perio...	S.E.	CHOM	G	INF	PIB	POB	POV
1	1.517001	0.835133	20.03445	3.066035	3.262900	5.760429	67.04105
2	2.248330	0.581051	17.73504	10.66901	4.757881	6.849509	59.40751
3	2.939004	1.186528	18.36405	17.23336	3.749042	8.590652	50.87637
4	3.620055	1.959826	18.37133	22.81757	3.199069	10.22806	43.42415
5	4.279067	2.536685	17.84397	27.31552	3.396045	11.66130	37.24647
6	4.899450	2.843350	17.17040	30.76811	3.938965	12.90655	32.37261
7	5.468751	2.928640	16.54469	33.36119	4.530672	13.98363	28.65117
8	5.979289	2.871547	16.03462	35.29735	5.030729	14.90790	25.85786
9	6.427461	2.741878	15.64953	36.74075	5.396914	15.69170	23.77923
10	6.812916	2.590055	15.37536	37.81249	5.634687	16.34596	22.24144

Cholesky Ordering: CHOM G INF PIB POB POV

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews*.8

VI. خلاصة واستنتاجات:

إن ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومتنوعة المصادر حيث تلعب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية على تغذيتها ونموها وزيادة حجمها هذه المتغيرات والتي حاولت هذه الدراسة تحديدها ودراسة مدى علاقتها بمعدلات الفقر وذلكمن اجل تحديد كيفية مساهمتها في زيادة أو تقليل من معدلات الفقر واستخدمنا في هذه الدراسة منهجية أشعة الانحدار الذاتي معتمدين على عدد من المتغيرات و المتمثلة في البطالة، التضخم، النفقات الجارية، النمو الاقتصادي والنمو السكاني ممثلة في بيانات سنوية خلال الفقرة (1980-2014) للاقتصاد الجزائري، ومن خلال الدراسة يمكن الحكم بصحة الفرضية الموضوعة مسبقا حيث بينت نتائج الدراسة القياسية ان المتغيرات محل الدراسة تساهم بشكل كبير في تفسير سلوك ظاهرة الفقر غير ان هذه المساهمة تختلف من متغير إلى أخر ومنه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ تعتبر كل من البطالة والنمو الاقتصادي والتضخم والنفقات والنمو السكاني اهم المحددات المسؤولة عن تفسير سلوك معدلات الفقر في الجزائر لكن نسبة مساهمتها مختلفة من متغيرة إلى أخرى وحسب المدى المدروس.
- ✓ يعتبر متغير النمو السكاني اهم المتغيرات التفسيرية من بين المتغيرات السابقة حيث بلغت قيمة معلتمه 0.84 كأكبر قيم المعلمات المتحصل عليها في النموذج.
- ✓ النفقات العمومية لها اهمية كبيرة في تفسير سلوك الفقر في المدى القصير لكن تتناقص اهميتها في المدى المتوسط والطويل وهذا راجع إلى النتائج السلبية التي تفرزها زيادة النفقات من ارتفاع مستويات الاسعار الناتجة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- ✓ يعتبر التضخم والنمو السكاني اكثر المتغيرات اهمية في تفسير سلوك الفقر في المدى المتوسط والطويل.
- ✓ البطالة والنمو الاقتصادي مساهمتها بسيطة نوعا ما في تفسير سلوك الفقر وهذا ما يجعلنا ينجزم بأن مشكلة الفقر في الجزائر هي مشكلة اجور وليس مشكلة بطالة كما أنها مشكلة العدالة في توزيع الدخل.

التوصيات:

- ✓ ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية إلى الاعتماد على اهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في تزايد معدلات الفقر من اجل معالجتها وجعلها تكبح ن اعداد الفقراء، حيث أن هذا أحسن من اتباع سياسة تزايد الانفاق وما نجر عنها من اثار تضخمية.

✓ اعتماد على خلق مناصب عمل وجعل الأجور في حدود تسمح بتلبية الحاجات الاساسية وذلك من خلال الاستثمار او الاعتماد على سياسات التمويل المصغر التي لقيت نجاحا في العديد من الدول.

✓ الاعتماد على سياسة الانفاق لمعالجة مشكل الفقر غير أن هذا الانفاق لابد من توجيهه لتشجيع الاستثمارات التي تسهل خلق فرص العمل بالإضافة إلى تخصيص جزء لفائدة الطبقة المحرومة والمهمشة وذلك برفع من نسبة التحويلات الاجتماعية.

✓ محاربة التضخم والتقليل من سرعة تزايده وذلك من خلال مقابلة كلا زيادة في الطلب زيادة في الانتاج الأن التضخم سوف يعمل على زيادة الفقر ومعالجة ذلك من خلال زيادة دعم الأسعار او الرفع من الأجور سيكون في الاخير سبب في ارتفاع التضخم من جديد.

✓ اتباع سياسة رشيدة واجراءات جذرية لمعالجة مشكل تزايد الفقر والابتعاد عن السياسات الترقيعية والحلول المؤقتة لأن مشكل الفقر هو مشكل مزمن يتطلب حول جذرية طويلة الأجل.

الملحق رقم (1): شكل استجابة معدلات الفقر لصدمات تنبؤية لمتغيرات النموذج خلال عشرة سنوات مقبلة

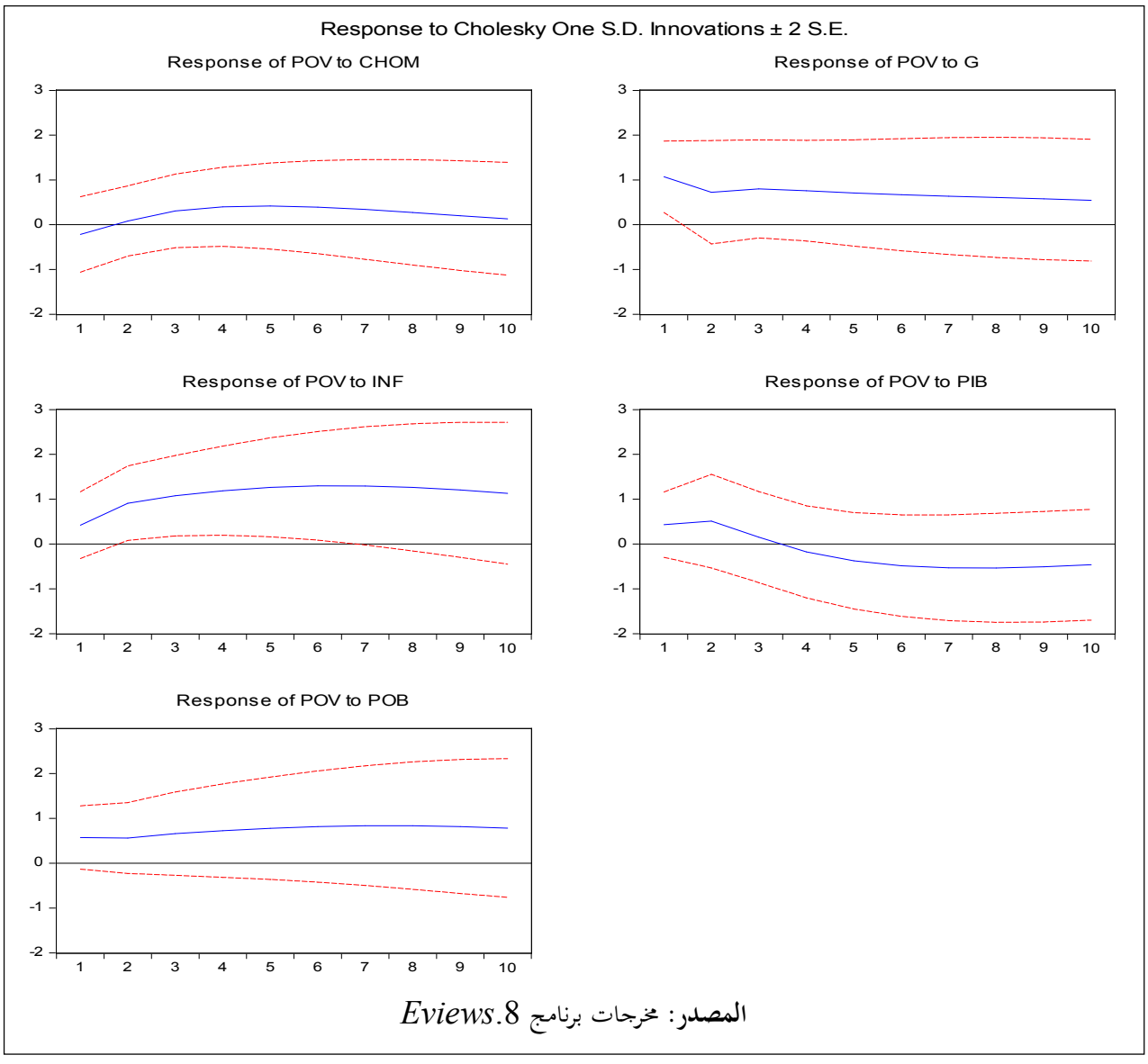

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews.8*

التهميش والإحالات:

1. محمد حسين باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992، ص1.
2. وزارة التنمية الاجتماعية، **تقرير دراسة الفقر – الواقع والخصائص–**، عمان، 1993، ص–ص 11–13.
3. محمد حسين باقر، مرجع سبق ذكره، ص 3.
4. عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير، عمان،2010، ص–ص 47- 48.
5. عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، المرجع السابق، ص–ص 49–50.
6. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص–ص 50–51.
7. عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام –دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 30.
8. توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق –دراسة تطبيقية–**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، المجلد 7، نيسان 2010 ص 35.
9. سيث ديليو نورتن، **النمو الاقتصادي والفقر، بحث عن انسياب الفوائد إلى الأسفل**، مجلة كيتو، المجلد 22، العدد2، خريف 2002، ص1، www.misbahalhuria.org
10. توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص36
11. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد42، 2008، ص–ص 73–74.
12. حمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، المرجع السابق ، ص 77.
13. عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008،ص 25.
14. قصي الجابري، **تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام 2003**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد 21، 2009، ص25.
15. قورين حاج قويدر، **ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية –البطالة والتضخم–**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، 2014، ص 20.
16. صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول،2009،ص–ص 256–257.
17. عدنان داود العذاري، هدى زوير مخلف الدعيمي، **قياس اثر المؤثرات السكانية على الفقر في الوطن العربي، دراسة تحليلية للمدة 1970–1998**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 11، آب 2005، ص274.
18. مطانيوس مخول، **الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2011، ص225.
19. راجي محيل الخفاجي، قصي الجابري،الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي – محاولة للقياس والتحليل–، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 28، 2011،ص4.
20. محمد عبد الشفيع عيسى،**نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، ربيع2009،ص35.
21. عزة محمد حجازي، **اثر الركود الاقتصادي في الفقر مع اشارة خاصة إلى مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد51، صيف2010، ص85.
22. بن موسى كمال، عية عبد الرحمن، **التحويلات الاجتماعية في الانفاق الحكومي الجزائري واثارها على ذوى الدخول المحدودة**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014، ص787.

23. للمزيد من التفاصيل انظر: سالم توفيق النجفي، احدم فتحي عبد المجيد، **السياسة الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص–ص 180–186.

24. وداد برصاص، أمال بن ناصر، **مشكلة الفقر في الجزائر آليات محاربته**، الملتقى الوطني حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع –رؤية اقتصادية إسلامية–، 18/17 سبتمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص 10.

25. الطيب لحيلح، محمد جصاص، **الفقر التعريف ومحاولة القياس**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص 171.

26. عمر بوزيد احمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقائد تلمسان، 2012، ص 242.

27. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**،ص52.

28. عمر بوزيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 246.

29. زوين إيمان ، **دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر–** ،مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011، ص 149.

30. تعطى نماذج الأشعة الانحداريةVARبالصياغة النظريةللوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات، كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية، حيث يمثل النموذج في مجمله أداة قابلة للاختبار للنظرية الاقتصادية، و يعتبر سيمس أول من جاء بفكرة شعاع الإنحدار الذاتي VAR، التي هي عبارة عننظام معادلات لمجموعة متغيرات، كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها و قيم المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى قيم عشوائية.

31. حاولنا خلال هذه الدراسة ادراج متغير سابع وهو معامل الجيني الذي يقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل والذي نصت معظم النماذج على أهميته في مثل هذه الدراسات، لكن الشح الكبير في المعطيات الخاص به ادى إلى استبعاده من الدراسة.

32. شيبي عبد الرحيم واخرون، **الاثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر**، دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536،، مصر، اوت 2010 ص–ص 13–14.

33. تم الاكتفاء باختبا أربع دراجات تأخير لتفادى فقدان الكثير من المعلومات الناتجة عن عملية المبالغة في تضخيم عدد المعلمات المطروحة للتقدير بالإضافة إلى أن معظم الدراسات التطبيقية تراوحت فيها درجة التأخير اربع فترات على اقصى تقدير.